الدور العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المساهمة في المسؤولية الاجتماعية،
في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله

إعداد

حسام غزاوي نواف شحرور

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال

كليات التقنية العُليا – أبوظبي الإمارات

ملخص الدراسة

في الأونة الأخيرة، ازداد الاهتمام في تفعيل وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وتطوير معايير المسؤولية الاجتماعية في ظل التغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية والمحلية. و ما زال الجدل قائم ما بين اقتصادي الفلسفة الكلاسيكية وبين اقتصادي الفلسفة الحديثة حول المسؤولية الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى توعية الاطراف ذات العلاقة بأهمية المسؤولية الاجتماعية ومدى تأثيرها على تماسك النسيج الاجتماعي، واستقرار المجتمع، وانعكاسها على استقرار رأس المال. كما هدفت الدراسة للتعرف على مستوى فهم افراد المجتمع والشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على مستوى تمكين المسؤولية الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة .

لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء مسح شامل لتقارير الهيئات المستقلة، مجتمع الدراسة، وعددها (22) مؤسسة. تم دراسة تقاريرها وتحليلها لسنتين متتاليتين 2012-2013، ثم قام الباحث بالعديد من المقابلات الميدانية مع مدراء الاقسام المعنية في الهيئات المستقلة.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة بأن العنصر البشري أهم ركيزة في انجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ولابد من توفير الدعائم الاساسية له، وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد الكراهية والدمار. إن تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق فوائد ايجابية لافراد المجتمع ويحافظ على استقرار رأس المال.

كما استطاعت قيادة دولة الامارات من تمكين مكونات المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والتنمية والتعليم والصحة والعمل الانساني،مما انعكس على قوة النسيج الاجتماعي، وتعزيز ثقة الشعب بقيادته. واستطاعت القيادة من ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بشكل عميق، وفرض واقع جديدة - سماه الباحث- "عالمية المسؤولية الاجتماعية". كما حققت القيادة الرشيدة للامارت افضل المراكز في العالم.

وعليه، فقد أوصى الباحث الى دعوة الهييئات الدولية ومعايير المسؤولية الاجتماعية دراسة المفهوم الجديد "عالمية المسؤولية الاجتماعية" في الامارت، ودعوة الى تنظيم مؤتمرات عمل عالمية لتبادل التجربة والخبرات، والمشاركة مع الهييئات الدولية وجمعيات حقوق الانسان في صياغة وتطوير معايير المسؤولية الاجتماعية الدولية.

Abstract

Recently, the concern to activate and apply social responsibility has been increased, as well as the developing of social responsibility (SR) standards, in light of the changes economic in the international and local markets. The debate of corporate social responsibility still exists among the classical economists and contemporary economists.

The study aimed to aware stakeholder about the importance of social responsibility, its impact on the cohesion of the social structure, and stability of the community, capital movement. It aimed to know, how far the community and companies understanding the social responsibility concept? How far United Arab Emirates empower the social responsibility?

To achieve the study's objectives it was conducted a comprehensive review of the independent bodies' reports. Number of the population was (22). The reports for two consecutive years from 2012 to 2013 were examined. The researcher conducted many interviews with the concerned managers.

The study reached that human play a vital role to success handling the social responsibility. Therefore, persons have to be supported; else, the hatred and destruction will be escalated. If corporates carry out their social responsibility, it will realize the positive benefits for stakeholder, and maintain the capital movement.

Leaders of the United Arab Emirates empower the community components in the various fields; economic, development, education, health and humanitarian. It was reflected in the strength of the social structure, and the people's trust in his leadership. Leaders of the United Arab Emirates planted deeply the social responsibility. They impose a new perspective called "Global social responsibility. They achieved the best rank in the world.

Therefore, researcher recommended to invite the concerned international bodies and of social responsibility standards bodies to study the new perspective called "Global Social Responsibility" in the United Arab Emirates. Invite to organize international conferences for exchange experience and expertise. Participate with the international bodies and human rights societies in formulating and developing the international social responsibility standards.

مقدمة

مفهوم المسؤولية الاجتماعية احتل الصدارة ويزداد تداوله عالميا يوم بعد يوم، وما زال جدل قائم ما بين اقتصادي الفلسفة الكلاسيكية وبين اقتصادي الفلسفة الحديثة حول المسؤولية الاجتماعية. وعقود من الأبحاث العلمية تشير إلى عدم وجود نضوج معرفي حقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية عند الاطراف ذات العلاقة.

وازداد الاهتمام بدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات نتيجة الوعي الثقافي والانساني وضغوط الهيئات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان على الشركات، بسبب محدودية مصادر المجتمع وضعف قدرة الحكومة في تلبية حاجات المجتمع المتزايدة، بعد ما كان المفهوم التقليدي يحمل الحكومات المسؤولية الكاملة لتوفير ظروف معيشية ملائمة للمجتمع.

وفي إطار هذا التطور حول المسؤولية الاجتماعية، وعدم وضوح الرؤية عند الأطراف ذات العلاقة على المستوى الاقليمي والعالمي، لابد من تسليط الضوء على واقع تمكين المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المسؤولية الاجتماعية

احتلَت المسؤولية الاجتماعية مكاناً بارزاً عند الاقتصاديين، والسياسين، وناشطي المجتمع المدني، وخاصة مع تغير بيئة العمل العالمية، بسبب العولمة، وظهور الشركات متعددة الجنسية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، وتعرض الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية.

نشط الاهتمام في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، واصبح مصطلحا موجود في كل انحاء العالم، لما له من انعكاسات ايجابية على الافراد والمنظمات في تحمل مسؤولياتهم اتجاه الوطن والمجتمع، كاحترام الدستور والدفاع عن الوطن والحفاظ على الممتلكات العامة والتكاتف مع أفراد المجتمع ، بالاضافة الى ضرورة المساهمة التطوعية في الانشطة الاجتماعية الانسانية التي تصب في تنمية وتطور وازدهار البلد.

تعود فكرة المسؤولية الاجتماعية للأفراد والمنظمات إلى وجود هذه الأفراد والمنظمات داخل المجتمع، وهم جزء لا يتجزأ من النسيج والبناء الاجتماعي، وعليهم تنفيذ عدة أنشطة تعود بالنفع على المجتمع الذي يعملوا فيه والمساهمة في تطويره وازدهاره.

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها أنشطة المنظمة التطوعية التي تتجاوز القوانين الرسمية واللوائح والأهداف الاقتصادية وتسعى إلى مساعدة المجتمع أو تلبية احتياجات المجتمع في مجالات مثل البيئة والفنون والتعليم والصحة. (Smith, 2011)

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.

ومعيار المسؤولية الاجتماعية ISO26000 يعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أحد أهم العوامل الخاصة بقياس أداء المؤسسة، وهو الأمر الذي يسري على جميع شرائح المجتمع، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية واجب قانونية تطوعية على المؤسسات لوضع الأثر الناتج عنها على المجتمع والبيئة في الحسبان في قراراتها والأنشطة التي تقوم بها، وتوضح استراتيجية المسؤولية المؤسسية السبل التي تساهم بها المؤسسات في التنمية المستدامة والتفاعل مع أصحاب المصالحة بها والتصرف بشكل أخلاقي.

شهادة الأيزو 26000 هو معيار دولي يقدم إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية. وهو مصمم ليستخدم من قبل جميع أنواع المؤسسات، في كلٍّ من القطاعين العام والخاص، في الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وسوف يساعدهم هذا المعيار في العمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا بأسلوب أفضل وهي ما يحتاجه المجتمع بصورة متزايدة. يشتمل معيار الأيزو 26000 على إرشادات طوعية، وليست واجبة، ومن ثم فهو لا يستخدم كمعيار لمنح شهادة مثل شهادة أيزو 9001:2008 والأيزو 14001:2004. (رسالة التميز، الشيخ خليفة)

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (World Business WBCSD Council for Sustainable Development) المسئولية الاجتماعية للشركات بأنها " تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم".

ان المسؤولية الاجتماعية تركز على الشركات وليس العالم، ولكنها ترتبط بالتنمية المستدامة في مساهمتها في صحة ورخاء المجتمع. بينما التنمية المستدامة مفهوم دولي عالمي، وجد دعما من عدة منتديات دولية، بعد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام 1987، المسمي ب "الأجندة العالمية للتغيير". وتهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر والمحافظة على صحة المجتمع والعدالة المجتمعية ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. (WBCSD)

وقد دأبت الهيئات الدولية على مواكبة التغييرات العالمية في بيئة العمل، واستجابت لمتطلبات السوق والتحديات العالمية. واهتمت في تأطير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ومن أهم الهيئات الدولية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية:

- **مركز الأخلاقيات التجارية – (ZfW) ألمانيا**
- **شبكة الشركاء العالميين – CSR360 المملكة المتحدة (مكونة من 80 دولة)**
- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**
- **الميثاق العالمي للأمم المتحدة - الأمانة العامة للأمم المتحدة**
- **معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث**
- **منظمة الأمانة الدولية - مبادئ حقوق الإنسان للشركات**
- **منظمة التجارة الأخلاقية (العضوية مفتوحة لكافة الشركات والمنظمات الأهلية)**
- **منظمة الشبكة الأوروبية للأخلاقيات التجارية**
- **منظمة جمعية العمل العادل (العضوية مفتوحة لكل الشركات المنخرطة في صناعة منتجات لغات برامج الحاسب الآلي)**
- **منظمة العمل الدولية**
- **الاتحاد الدولي للمستهلكين (ميثاق الأعمال التجارية العالمية)**
- **المسؤولية الاجتماعية للمنشآت بأوروبا**
- **معهد Ethos، منظمة برازيلية تركز على تعزيز المسؤولية الاجتماعية في القطاع التجاري**
- **الغرفة الدولية للتجارة**
- **الاتحاد الدولي للنقل على الطرق (ميثاق التنمية المستدامة)**
- **المجلس التجاري الدولي للتنمية المستدامة**
- **المجلس التجاري الدولي للتنمية المستدامة والمعهد الدولي للموارد (بروتوكول غاز الاحتباس الحرارى)**
- **الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومركز كلية بوسطن للمواطنة المشتركة**

منذ مطلع القرن العشرين تتطورت الفلسفة الاقتصادية إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فقد كانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن واجب الشركات الأساسي الاهتمام فقط في تعظيم ثروة الملاك وتحقيق أقصى ربح ممكن، دون الاهتمام في المسؤولية الاجتماعية أو تنفيذ نشاطات انسانية تطوعية تجاه المجتمع، لإعتبار ان تكاليف النشاطات الاجتماعية يخفض الأرباح، ويزيد تكاليف العمل، ويرفع الأسعار على المستهلكين. (Smith, 2011)

وكانت وجهة النظر الكلاسيكية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مثل الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) (1970)، أن مسؤولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة.

أما شو (Shaw) (1991) ذهب إلى أبعد من ذلك وأشار بأن المسؤولية الاجتماعية هي محاولة خفية تقوم بها الحكومة لتحويل مسؤولياتها على المنظمات التجارية.

ولكن الفلسفة الاقتصادية الحديثة تؤمن في ضرورة حماية وتحسين المجتمع ، وليس تحقيق الأرباح فقط. يرى منسبيرج (Mintzberg) (1983) وكار (Carr) (1968) أن المنظمات يجب أن تأخذ نظرة شاملة واسعة، بأن سلوك المسؤولية الاجتماعية يعزز الصورة العامة للمؤسسة وهذا له تأثير مباشر على استمراريتها على المدى الطويل، وان المنظمات لا تعمل في فراغ. (Smith, 2011) ويرى الاقتصادي بول (Paul Samuelson) أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي، والاجتماعي معاً، ويجب على الشركات ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وان تسعى نحو الإبداع في تبنيها. (Samuelson, 1971)

تم تلخيص أنواع المسؤولية الاجتماعية كالتالي: (الغالبي،2005)

1. **المسؤولية الاقتصادية: وفق أصحاب هذا الاتجاه (MILTON FRIEDMAN) فإنه يجب على المؤسسة أن تركز على هدف تعظيم الربح، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نواتج عرضية مشتقة منه.**
2. **المسؤولية الاجتماعية: وهو نقيض الاتجاه الأول، في ظله تعتبر المؤسسات وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بعين الاعتبار المجتمع و متطلباته أثناء عملية اتخاذ القرارات، رغم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية في عملية الموازنة بين الأداء الاجتماعي و الأداء الاقتصادي.**
3. **المسؤولية الاقتصادية- الاجتماعية: و هو النوع الأكثر توازنا حيث يرى أن المؤسسات لا تمثل مصالح جهة واحدة فقط (المالكين)، و إنما ترتبط بعلاقات مع أطراف أخرى التي تسمى بالأطراف الآخذة (الدولة، المجتمع المدني، الأحزاب...).**

مشكلة الدراسة وعناصرها:

في ظل وجود اقتصاديون، على مستوى العالم، يعارضون مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وانشغال الطرف الاخر من اقتصاديين، وسياسيين، وباحثين، وهيئات دولية في تطوير وتأطير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة إقناع مكونات مجتمعاتهم في تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية. فإن مشكلة الدراسة تتمثل في معرفة واقع تمكين المسؤولية الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، الذي أعلن برنامج التمكين، و برنامج العمل الوطني التي دعمت انطلاق رؤية الإمارات 2021.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية :

1. هل تم تحديد وبلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للاطراف ذات العلاقة ؟
2. هل تم تفعيل أو تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل حقيقي؟
3. هل يوجد نضوج معرفي حقيقي عند الباحثين والسياسيين وناشطي المجتمع المدني لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
4. هل هناك انسجام ما بين النظرية والواقع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
5. هل تم ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى افراد المجتمع؟
6. هل يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي؟
7. هل يوجد علاقة بين تدهور مستوى التنمية الاجتماعية والكراهية والدمار؟
8. هل يوجد علاقة بين تدهور مستوى التنمية الاجتماعية وهروب رأس المال؟
9. هل حققت قيادة الامارات رؤيتها 2021 ؟

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية
2. التعرف على المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة حول المسؤولية الاجتماعية
3. توعية الاطراف ذات العلاقة بأهمية المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها مع النسيج الاجتماعي وروح المواطنة واستقرار المجتمعات
4. توعية الاطراف ذات العلاقة بأهمية المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على استقرار رأس المال

5. التعرف على مستوى فهم وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الاماراتي
6. التعرف على مستوى تطبيق دولة الامارات لرؤيتها
7. التوصل إلى توصيات تساهم في حث الإدارات على تبني مسؤولية اجتماعية تجاه مختلف الفئات المستفيدة و تطوير العلاقة مع المجتمع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهميتها العلمية والعملية، ويمكن تلخيصها بما يلي:

الناحية العلمية: أنها تبحث في معوقات ومحددات نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وبيان دعائم وركائز ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع، والتي تعتبر الأكثر حداثة على المستوى العالمي، للوصول الى معرفة مستوى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة.

لا يزال موضوع تطبيق المسؤولية الاجتماعية من المواضيع غير المستكشفة بشكل كبير في ظل حداثة إصدارات معايير دولية، لذلك فإن لهذه الدراسة أهمية علمية واضحة من خلال استعراضها لأهم التعديلات الجديدة على معايير المسؤولية الاجتماعية ذات الصلة، وتعتبر مساهمة في بحث المسؤولية الاجتماعية في الامارات حول فهم سلوك المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها.

الناحية العملية: إن المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تعتبر معايير حديثة، وما زال الجدل حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية قائم، فإن عملية بيان مستوى تتطبيق رؤية الإمارات 2021، التي تتضمن تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى الافراد والمنظمات، يعتبر ذات أهمية بالغة للمواطن نفسه، وللمناخ الاستثماري والعمل المهني في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

التعريفات الاجرائية:

- البناء الاجتماعي: هو الإطار التنظيمي العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما
- المواطنة: هي شعور المواطن في الانتماء والولاء، وامتلاكه حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام، وتحمله واجبات تجاه الدولة والمجتمع والمشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية.

- **السلوك الأخلاقي: هو السلوك الذي يتوافق مع المبادئ المتفق عليها للسلوك الصحيح أو السليم (وذلك ضمن سياق موقف معين).**
- **الاطراف ذات العلاقة: فرد أو مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة قد تؤثر على المنشأة أو تتأثر بها (المواطنون والمنظمات غيرالحكومية و النسيج الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي والمجموعات ذات المصلحة المشتركة).**
- **رفاهية المجتمع: وتشير إلى صحة وسعادة ورخاء المجتمع بشكل عام.**
- **ISO26000 هو معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، تضم في عضويتها 162 هيئات المعايير الوطنية، ليقدم توجهات بخصوص المسؤولية الاجتماعية، والهدف منه المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات الأخرى على المشاركة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية لتحسين هذه الممارسة على عمال هذه الشركات والمنظمات وبيئتها الطبيعية ومجتمعاتها.**

حدود الدراسة :

1. تحدد مجتمع الدراسة بأفراد المجتمع الاماراتي، والهيئات المستقلة في دولة الامارات العربية المتحدة، ولم يشمل المجتمع الشركات الخاصة، (المساهمة العامة وغير المساهمة). وبالتالي فإن نتائج الدراسة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة فقط.

2. تم الاحتفاظ في الهيئات المستقلة التي لديها انجازات عالمية وعددها 22 مؤسسة كما هو موضح في الملحق المرفق رقم (1).

3. تمت دراسة مشاريع الهيئات المستقلة والتركيز على انجازات عام 2013.

محددات الدراسة

1. **صعوبة الوصول الى بيانات نشاطات وبرامج منظمات المجتمع المدني.**
2. **عدم تحديث معلومات المواقع الرسمية لمنظمات المجتمع المدني**

مرحلة برنامج التميكن والمسؤولية الاجتماعية

في بداية هذا القرن كانت ظاهرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية اكثر حضورا على الساحة السياسية والاقتصادية في العالم. وان إيمان قيادة دولة الامارات الحكيمة بأن الإنسان هو محور وأساس أي عملية تنموية لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد كان النهوض به أحد أولوياتها.

في الأول من كانون الأول 2005، أطلق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في خطابه في اليوم الوطني الـ34 ، برنامج «التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي. و في خطابه في اليوم الوطني الـ38 في الأول من كانون الأول 2009، أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، عن برنامج عمل وطني شامل جامع ذات رؤى جديدة لمستقبل الوطن وأبنائه.

ترجمت القيادة الحكيمة للدولة هذا البرنامج الوطني الى واقع ملموس، حيث حققت دولة الامارات العربية المتحدة عدة انجازات على المستوى العالمي في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، حفظه الله. وقد تم تمكين مكونات المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والتنمية والتعليم والصحة والعمل الانساني، ونقله الى افضل المراكز في العالم.

ونشرت صحيفة عبر الامارات -للكاتب ممدوح عبدالحميد، ووائل نعيم- أراء بعض أعضاء المجلس الوطني الاتحادي على البرنامج الوطني:

- **قال سعيد صالح الرميثي، "إنه من شأنه ان يقود الدولة في المرحلة المقبلة ويساهم في تحقيق اهداف الحكومة في توفير الخدمات وتطويرها والتي لم تقصر الدولة في توفيرها وجودتها خلال السنوات الماضية ولكن البرنامج وبتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة يتجه بها الى آفاق ارحب لتأكيد ان سعادة المواطنين هي اولوية قصوى وهدف مستدام للحكومة" . وقال ايضا "إن البرنامج يحقق تعظيم موارد الدولة وتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد والعائدات النفطية وهذا يفعل القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مواردها المالية والاعتماد عليها من اجل السير قدما على طريق التنمية الاقتصادية".**
- **وقال حمد الرحومي، "إن القيادة الرشيدة لدولة الامارات تحرص دائما على تحقيق الرفاهية والسعادة لابنائها المواطنين والمجتمع الاماراتي وما نشاهده اليوم من انجازات في شتى المجالات يترجم توجيهات قائد الوطن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.**

ويجسد حرص سموه الدائم على إعلاء راية الامارات والاستثمار في الكوادر الوطنية وتأهيلهم وفقا لأعلى المستويات لتسهم في عملية البناء والتنمية المستدامة للدولة وتحافظ على مكتسباتها وانجازاتها التي تحققت بجهود أبنائها منذ تأسيس الدولة ولغاية الوقت الراهن وتواصل عملية النمو والازدهار لمسيرة الامارات الزاخرة بالانجازات".

- **وقال سالم عبد الله الشامسي، "إن البرنامج الوطني الذي اطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، جاء في وقته لانه يمس جميع قضايا المواطنين وهي**

تمثل منهاج عمل لجميع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية بالدولة وعلى رأسها المجلس الوطني الاتحادي".

وقد نشرت صحيفة الرؤية ان وزيرة الشؤون الاجتماعية، مريم بنت محمد خلفان الرومي، قالت "بأن تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، مقاليد الحكم في دولة الإمارات قبل أحد عشر عاماً كان بداية مرحلة جديدة في تاريخ الإمارات توجت فيها الإنجازات الجليلة التي حققها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، برؤية عصرية تهدف إلى بناء دولة تنافس على احتلال الصدارة في المؤشرات العالمية بين دول العالم، فالإمارات لم تعد تسعى إلى أن تواكب حركة التقدم العالمية فحسب، بل أصبحت تسعى إلى المراتب الأولى".

ونشرت صحيفة الامارات اليوم للكاتب محمد عثمان ان خبير العمل التطوعي، الدكتورة مريم الفزاري، عزت التلاحم الشعبي مع قيادته الرشيدة يعود إلى مرحلة ما قبل الاتحاد في الإمارات، وقالت""المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس الدولة، وهو رجل بدوي أصيل، استطاع تجميع قبائل عدة والتأليف بينهم، وشكل مجتمعاً متآلفاً ومتراحماً، وورثه في ذلك أبناؤه، وها نحن الآن نقف على قمة جبل التراحم والعمل الإنساني، وامتدت مساعداتنا إلى كل بقعة في هذا العالم الكبير".

في عام 2010، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء رؤية الإمارات 2021، موضحا سموه "فإنها تستلهم آفاقها من برنامج العمل الوطني الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة واعتمده أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات". وأعتبر سموه "أن تحقيق هذا الهدف الوطني هو التزام من الحكومة الى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ولشعب الإمارات العزيز".

تهدف رؤية الإمارات 2021 لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وقد قسمت إلى ستة محاور وطنية كما ذكرهم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في خطابه" ننظر للمستقبل، ونغد الخطى في التمكين الشامل للوطن والمواطن، فإننا سنشق طريقنا بثقة وتفاؤل وتصميم على التصدي للتحديات التي نواجهها على جهات عدة: تحديات للروابط العائلية التي تمد نسيجنا الاجتماعي بمستلزمات القوة والتماسك، وتحديات لتنافسيتنا الاقتصادية؛ وتحديات لهويتنا الوطنية، وتحديات للصحة، والتعليم، والبيئة، والسلامة".

تميكن المسؤولية الاجتماعية لافراد المجتمع

قال رسول الله (صل الله عليه وسلم) في مسؤولية المجتمع اتجاه الأفراد المحتاجة: "ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع الى جنبه".

معظم الدول العربية، بشكل خاص، تعاني في هذه الفترة من صراعات وفوضى وتمرد وقهر واستبداد وتشرد وتباغض وكراهية وسيادة روح الانانية واللامبالاة في سلوكيات افراد المجتمع ومؤسساته. انها من مظاهر اهمال الفرد وعدم الاهتمام بالكفاءات الوطنية، مما يؤدي الى نقص المسئولية الاجتماعية الذي يمثل خطرا على المجتمع، فالإنسان حين يضل عن الحق يغترب عن مجتمعه ويشعل نيران الكراهية، ويطلق نوايا الحرب والدمار. قال عز وجل في كتابه العزيز: «وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ» (سورة المائدة، 64)

أنعم الله على الشعب الاماراتي بقيادة حكيمة عميقة ذات رؤية ثاقبة وقوة بصيرة، تنظر الى الامور نظرة تأمل وفراسة وتدقيق. قال الله تعالى في سورة الحجر الاية 75:" إن في ذلك لآيات للمتوسمين"، وقال رسول الله (صل الله عليه وسلم): "اتقوا فراسةَ المؤمن فإنه ينظر بنور الله".

لقد أضاء الله طريق قيادة الامارات الحكيمة وصياغة رؤيتها الاتية لتكفل وجود المواطن الاماراتي في الحياة بكل كرامة وعزة وحرية. انها تفيعل وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية وبث روح التعاضد والانسانية والسمو بالقيم الاخلاقية. قال الله عز وجل: "ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " (سورة آل عمران 104) تتكون رؤية الامارات 2021 من أربعة عناصر رئيسية: (رؤية 2021)

1.متّحدون في المسؤولية

1.1. الإماراتي الواثق المسؤول

1.2. الأسر المتماسكة المزدهرة

1.3. الصِلات الاجتماعية القوية والحيوية.

1.4. ثقافة غنية ونابضة

2.متّحدون في المصير

2.1. المضي على خطى الآباء المؤسسين

2.2. أمن وسلامة الوطن

2.3. تعزيز مكانة الإمارات في الساحة الدولية

3.متّحدون في المعرفة

3.1. الطاقات الكامنة لرأس المال البشري المواطن

3.2. اقتصاد متنوِّع مستدام

3.3. اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية

4.متّحدون في الرخاء

4.1. حياة صحيّة مديدة

4.2. نظام تعليمي من الطراز الأوّل

4.3. أسلوب حياة متكامِل

4.4. حماية البيئة

السؤال الذي نطرحه: هل تسطيع قيادة الدولة من تحقيق هذه الرؤية عام 2021، ام تبقى حبر على ورق؟

نلاحظ ان مضمون جميع عناصر رؤية الامارات 2021 تسعى أولا إلى تنمية المجتمع وتطويره وحل المشاكل الاجتماعية، وتكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع وتحميل مسؤولية خدمة المجتمع والتغيير الاجتماعي لافراد المجتمع ومؤسساته ومنظماته الحكومية والخاصة ووسائل الاعلام.

إن المسئولية الاجتماعية هي الضمير الانساني الاجتماعي، والمنظومة الاخلاقية للمجتمع تنمو وتزدهر بالتطبيق والممارسة بتوفير المناخ الملائم لها، وتوفير الدعائم الاساسية لحياة المواطن من استقرار نفسي وامني، ووجود بيئة تربوية واجتماعية سليمة ممتدة جذورها الى حضارة وتاريخ وتراث المجتمع، وتنمية الاحساس بالاخرين، وتشجيع المبادرات الانسانية والتطوعية والمشاركة الاجتماعية. يعتبر ذلك بداية الطريق باتجاه ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية واستثمار طاقات الافراد والمؤسسات بكفاءة وفعالة لبناء وتطوير وازدهار الوطن.

في عام 2011، أطلق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، مشروع تمكين المواطن ويتمثل في مشروع العشرية الاتحادية الخامسة، مؤكداً أن "الاتحاد هو مسؤولية اجتماعية وجماعية، وهو مشروع نهضة وبرنامج عمل مستمر". وأعلن عن إطلاق مشروع إسكاني متكامل يستهدف بناء 10 آلاف وحدة سكنية في الدولة، لإيمان سموه أن السكن هو أساس الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، ولتوفير حياة كريمة لهم.

ولم يغفل برنامج التمكين عن حقوق المرأة الاماراتية وحرصه على ممارستها ومشاركتها للحياة السياسية والديمقراطية، وتضمن برنامج التمكين إجراء التعديل الدستوري رقم «1» لسنة 2009، بحيث عزز مشاركة المرأة عضوة وناخبة، وساعدعلى زيادة أعداد الهيئات الانتخابية من ما يقارب سبعة آلاف عام 2006 في أول تجربة انتخابية إلى ما يقارب 224 ألف ناخب عام 2015.

ومثابرة قيادة دولة الامارات الرشيدة في تطبيق وتحقيق رؤية الامارات تمكنت القيادة -في زمن قياسي- من تفعيل وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع الاماراتي، لدى افراد المجتمع ومؤسساته الحكومية والخاصة، والانطلاق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الى العالمية.

نشرت صحيفة الرؤية ان وزيرة الشؤون الاجتماعية، مريم بنت محمد خلفان الرومي، قالت "أن الإمارات حققت الإنجازات العالمية بفضل القيادة الحكيمة التي وفرت لشعب الإمارات جميع الإمكانيات ليتقدم ويرتقي، وأسس صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للتميز والجودة في الأداء ودفع مواطني الإمارات كافة للتنافس من أجل التميز، وأولى سموه أهمية خاصة لبناء الإنسان فبالإنسان وحده تبنى الأوطان ومن أجل الإنسان ورفاهه تنصب الجهود".

لقد خططت قيادة الدولة الحكيمة لتحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ورؤية الإمارات عام 2021، ولكن قيادة الدولة أبهرت العالم في ترجمة الرؤية إلى نتائج حقيقية ملموسة يعيشها المواطن الاماراتي قبل الموعد المنشود، ومن هذه الحقائق: اتحاد اماراتي قوي، وبناء اقتصاد تنافسي، وتحقيق الرفاهية والرخاء، وتطبيق العدالة القانونية، ووضع استراتيجة القضاء على الأمية، وتطوير نظام تعليمي ذات جودة عالية، وتشجيع النساء على العمل والدراسة، وتطوير القطاع الصحي.

صنّف تقرير التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» للعام 2013-2014 دولة الإمارات في المركز الثالث عالمياً في مؤشر ثقة المواطنين بالقادة السياسيين فيها، من بين 148 دولة في العالم.

كما صنّف تقرير المسح الثاني للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم لعام 2013، دولة الإمارات في المركز الأول عربياً والـ14 عالمياً، التي حقّقت السعادة والرضا لمواطنيها.

اذن استطاعت قيادة الدولة ان تحتل الصدارة في المؤشرات العالمية بين دول العالم نتيجة بناء أسر اماراتية متلاحمة مترابطة مستقرة، وخلق مجتمع متماسك، وتعزيز الهوية الوطنية وروح الثقة، ووجود التفاعل بين المواطنين، وتعميق روح الانتماء الى ارض الوطن والولاء الى قيادتهم الرشيدة.

وأكد المدير العام لمجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، فلاح محمد الأحبابي، في صحيفة الرؤية، بمناسبة الذكرى الـ 11 لتولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه

الله، مقاليد الحكم، "إن دولة الإمارات أضحت اليوم تستقطب أنظار الباحثين عن الأمن والاستقرار ورخاء المعيشة لهم ولأبنائهم، مؤكداً أن كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة على استعداد للمساهمة في دعم مسيرة النمو والتطور تعبيراً عن شكرهم وامتنانهم لما قدمته وما زالت تقدمه لهم".

انعكس تطبيق وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين افراد المجتمع الاماراتي على قوة تماسك النسيج الاجتماعي، والعيش في صورة تجسد معاني الوحدة والتلاحم، وانسجام مكونات المجتمع مع بعضه، وايضا تماسك افراد المجتمع خلف قيادتهم الرشيدة.

و قالت نشرت الدكتورة مريم الفزاري، في صحيفة الامارات اليوم، "إن طبيعة تكوين الشخصية الإماراتية، خصوصاً في ما يتعلق بالتآزر والاصطفاف وقت الأزمات، و«الفزعة» لإغاثة المحتاج، عرف من أعراف الإماراتيين، وسمة مميزة لشخصيتهم، فمن تقاليدنا أننا حين نرى جاراً مصاباً أو في شدة، نفزع له ونغيثه في محنته، سواء طلب هذا الجار مساعدتنا أم لا، فهذه سمة مميزة جداً لقيادة الإمارات وشعبها". وأضافت ان هناك" انبهار إقليمي وعالمي بكيفية زيادة قدر التلاحم عند هذا الشعب، فكلما تزيد المحن تقابلها زيادة في التآزر والالتفاف حول القيادة، وتحول الحزن تدريجياً عند الإماراتيين إلى فرح وطني".

وهنا بعض الصور والأدلة على تمكين المواطن الإماراتي، وتأكيد على العيش في وحدة وتلاحم وتواصل:

- 2015، بلغ صافي معدل الالتحاق بالعملية التعليمية في دولة الامارات نحو 98%، كما ذكر وزير التربية والتعليم، دولة الامارات العربية المتحدة، معالي المهندس حسين ابراهيم الحمادي.
- 2014، أطلق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله-، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، مبادرة "سقيا الامارات"، لتوفير مياه عذبة ونظيفة لأكثر من خمسة ملايين إنسان محروم منها في هذا العالم. وخلال 18 يوما لبى النداء المجتمع الاماراتي (بكافة أطيافة، مواطنين ووافدين، ومؤسسات حكومية وخاصة)، حيث وصل حجم التبرعات تقريبا إلى نحو 180 مليون درهم، أي توفير المياه لأكثر من سبعة ملايين شخص، أي تفوق الرقم المنشود، وتحقق الهدف بنسبة 140%. (صحيفة عبر الامارات)
- أشار تقرير نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2014، الصادر عن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية ، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب

رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، يعد من أبرز القادة العرب حضوراً على موقع التواصل الاجتماعي باختلاف أنواعها، ولاسيما موقع "تويتر".

- 2013، أطلق أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حملة لتأمين كسوة مليون طفل محتاج حول العالم، خلال شهر رمضان لترسيخ مفهوم البذل والعطاء، بهدف جمع مبلغ 40 مليون درهم اماراتي، وقد تمكنت الحملة من جمع مبلغ 104.6 مليون درهم اماراتي (28.5 مليون دولار امريكي). تم توزيع الملابس على 1931591 طفلا في 44 دولة، وكان اللاجئين السوريون في الاردن اول المستفيدين من البرنامج.

تميكن المسؤولية الاجتماعية للشركات

ازداد الاهتمام في موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، بعد تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم، وارتباط الازمة المالية بشكل مباشر بالفساد. ،فقد أظهرت الأزمة العالمية ضعف مستوى الرقابة على شركات الأعمال. أيضا من المواضيع التي شجعت الاهتمام بدراسة المسؤواية الاجتماعية هي تراجع دور الحكومات التقليدي في تحملها كامل المسوؤلية اتجاه الافراد والمجتمعات، وحل المشاكل المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى المعيشة ، والبطالة، وازدياد حاجات ومتطلبات افراد المجتمع. ومن هنا تعالت الاصوات التي تنادي بضرورة مشاركة القطاع الخاص منها المنظمات الربحية (الشركات) للتحمل مسؤوليتها اتجاه المجتمع وتتبنى المسؤولية الاجتماعية. ان هذه الشركات الربحية هي كيانات عملاقة لها تأثير ملموس على الاقتصاد والمجتمع، ولا بد من مشاركة حقيقة تساعد على في دفع عجلة التنمية وتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه كل الاطراف ذات العلاقة، وغير ذلك يؤدي الى انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية ويؤدي الى هروب الاستثمار وراس المال.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ان بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها: (الأسراج،2010)

1. العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، و أصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3. الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة.

4. التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

تعاني بعض المؤسسات من صعوبة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، ومن الأسباب التي تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات: (الغالبي، 2005)

- أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات. وأن عدد المؤسسات المتبنية قليل.
- غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات: إن التنظيم ووضع الخطط الاستراتيجية لترجمة رؤية واهداف المؤسسات. وتنفيذ البرامج والانشطة من اساس نجاح المؤسسة وتفعيل المسؤولية الاجتماعية.
- غياب ثقافة العطاء للتنمية: تعتمد معظم المؤسسات على تقديم المساعدات الخدمية الانسانية، مثل نشاطات إطعام الفقراء، و توفير الكسوة ، وتفتقر الى مشاريع تنموية انتاجية تساعد على تأهيل المحتاجين للاعتماد على أنفسهم.
- قلة الخبرة: المؤسسات بحاجة الى الكفاءات والمؤهلات لتنظيم العمل المؤسسي ووضع مؤشرات لتقييم الاداء.

أوصى الباحث الأسرج في بحثه " تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية"، الشركات ان تتبني برامج عمل علمية محددة في مجال المسؤولية الاجتماعية، يمكن تقييمها وقياس مردودها، منها:

1. دور الحكومات:

- توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

- **إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**
- **تشجيع الشركات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.**
- **منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال.**

2.دور منظمات الأعمال:

- **تحديد مفهوم مسؤولية الاجتماعية لرأس المال، على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي.**
- **تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل وعلى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.**
- **ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.**
- **رسم إستراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.**
- **تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامج الإستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.**
- **تشجيع الشركات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية.**

3.دور القطاع الخاص

- **يتعين على كل شركة أن تُضمِن الرسالة الخاصة بها سياستها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، على النحو الذي يؤكد على حماية أصول الشرك، واحترام حقوق أصحاب المصالح.**

- **تبني الشركات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين بالشركات في إدارتها من خلال مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.**
- **تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه الشركات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم الشركات بتطبيقها.**
- **يتعين على الشركات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم.**
- **ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.**
- **إعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية.**

4. دور الإعلام

تفعيل أهمية دور الإعلام في نشر المسؤولية الاجتماعية، برغم من أهمية دور الإعلام في نشر المسؤولية الاجتماعية لكنه لا يزال يفتقر لمفردات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية إلى حد عدم التفريق بينها وبين ممارسات أخرى لذا من الجيد الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة حتى نكون قدوة للآخرين، ومن ثم يتسابق الجميع في هذا المضمار لتحقيق قدر أكبر من المنفعة للمجتمع.

5.دور الشركات عابرة القارات

- **تقديم خبراتها المتراكمة من العمل في مجال المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في البلدان المختلفة،خاصة ما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تنفيذها وتمويلها وأيضا أسلوب ومنهجية المتابعة والتقييم والإفصاح وإعداد التقارير.**
- **تقديم الدعم للشركات المحلية خاصة في مجال تدريب المدربين وتأهيلهم في مجال رسم وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال.**

إن المؤسسات المستقلة مكون من مكونات المجتمع وهي جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي، ولا بد ان تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والاخلاقية باتجاه المساهمة في انتعاش وازدهار المجتمع.

يتعين على المؤسسات ان تشمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن رؤيتها، وصياغته بشكل صريح ضمن قيم المؤسسة، ووضع استراتيجيات وخطط عمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، ذات الرسالة الانسانية الصادقة، للمساهمة إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تبني برامج

انسانية هادفة في مختلف القطاعات البيئية والصحية والاجتماعية ، وتشمل كافة فئات المجتمع، كرعاية الايتام والمعوقين، واحترام كبار السن، وتبني الموهوبين، واستثمار طاقات الشباب وتوظيف قدراتهم، لتعزيز روح الانتماء والولاء وتعزيز مفهوم المواطنة.

فالمواطنة كما قالها الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في القمة الحكومية: "إن المواطنة أكثر من مجرد انتماء يتم إثباته بالأوراق الثبوتية، وهي ليست التغني بالولاء والانتماء القولي فقط، وانما ممارسة الولاء والاعتناء بالوطن ومصالحه العليا على نحو وثيق ومستمر في مختلف الظروف والأوقات، وفي ارتباط مصيري لا يقبل الانفصام". واختصر مفهوم المواطنة الرئيس الأميركي، جون كيندي، في مقولته الشهيرة مخاطباً مواطنيه : "لا تسأل ماذا قدم لك وطنك بل سلْ ماذا قدمته أنت لوطنك".

وهنا بعض الإنجازات والمبادرات التي مكنت مؤسسات الدولة ودعمت المسؤولية الاجتماعية، وتأكيد على استقرار وانسجام مكوناته مع بعضها البعض:

- 2014، دشن سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء، مبادرة "المحكمة النموذجية المتنقلة"، التي تعتبر الأولى من نوعها في العالم. تهدف إلى نشر الوعي القانوني في المجتمع، عبر نقل المعلومات والثقافة القضائية إلى السكان في أماكن سكنهم، مما ينعكس على استقرار المجتمع. وهذا تحقيقا لرؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في مواصلة الارتقاء بأبوظبي لتصبح واحدة من أفضل خمس عواصم في العالم. (اخبار الساعة – العدد 5392)
- 2015، احتلت دولة الامارات المركز 13 في مجال جودة التعليم على مستوى العالم، كما ذكر وزير التربية والتعليم، دولة الامارات العربية المتحدة، معالي المهندس حسين ابراهيم الحمادي.
- أشار تقرير نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2014، الصادر عن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية ، إن
  - الإمارات احتلت المرتبة الأولى عربياً على صعيد انتشار موقع التواصل "فيسبوك" ، بمعدل انتشار يزيد 54%.
  - الإمارات أحتلت المرتبة الأولى من ناحية انتشار وأعداد مستخدمي موقع "لينكد إن"، بنسبة تبلغ 20.87%
- أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله، قراراً بإنشاء صندوق للمسؤولية الاجتماعية، لدعم برامج الوزارة في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية، يكون ملحقاً بوزارة الشؤون الاجتماعية.

- **مبادرة من غرفة تجارة وصناعة دبي هو رابط إلى المكتبة الإلكترونية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقاموس مصطلحات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة.**
- **أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية، جائزة الإمارات الاجتماعية، للجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، وتمنح للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة تقديراً لمساهماتهم المتميزة في مجالي الرعاية والتنمية الاجتماعية، بهدف زيادة المشاركة في البرامج التنموية ورعاية الأفراد. وتضم الجائزة 6 فئات رئيسية.**

تهدف الجائزة، إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمساهمة في نشر مفهوم الشراكة الاجتماعية من خلال تكريم نماذج ومبادرات فاعلة لدعم الخدمات الاجتماعية، تشجيع مؤسسات القطاع الأهلي والخاص والحكومي والأفراد لتقديم الدعم المادي والمعنوي في مجالي التنمية والرعاية الاجتماعية.

وتسعى الجائزة إلى إبراز الدور المتميز للنشاط التنموي والاجتماعي للمؤسسات، من خلال تعريف المجتمع بأنشطة المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

يختص الصندوق بجمع التبرعات المجتمعية، لدعم الجوانب الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تعدها الوزارة. وهذه في خطوة تميّز جديدة تضاف إلى الإنجازات الوطنية الإماراتية.

- **عقد مؤتمر الخليج للمسؤولية الاجتماعية والأيزو 26000، في 24 أبريل 2012 بهدف تسليط الضوء على أبرز التجارب الناجحة التي تطبقها المؤسسات والشركات في الدولة والمنطقة في تطوير وتنفيذ إستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية باستخدام معايير الأيزو ISO 26000 كدليل على النجاح .**

وكان المؤتمر معززاً للجهود المبذولة للتعريف والتوعية وفي نقل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في تطبيق المواصفة الدولية وكان له دوراً في تشجيع وتحفيز كافة المؤسسات في الدولة ودول الخليج على استخدام هذه المواصفة كدليل للقيام بمسؤوليتها المجتمعية من خلال ما قدمه الخبراء من محاضرات تهدف إلى نقل مفاهيم المسؤولية المجتمعية وبيان أهميتها وبنفس الوقت بيان الفوائد التي ستعود على المؤسسات في حال تطبيقها للمواصفة والاستفادة من تجارب المؤسسات والدول المتقدمة في هذا الجانب

عالمية المسؤولية الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة

أشارت دراسة داسجوبتا، وأنوروبا، (2015)، مستوى التقارب بين الفهم النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين تقارير الشركات الفعلية. وأشارت الدراسة ان مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات موجود في جميع أنحاء العالم. وبينما هناك محاولات جادة لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات كجزء من نموذج الاستدامة، ألا ان هناك باحثين في جميع أنحاء العالم، ما زالوا، يحاولوا فهم معنى المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واسعة بين النظرية و الممارسة. (Sabyasachi, 2015)

كما أسلفنا سابقا، بانه ما زال اننقسام في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية عالميا. وايضا، تؤكد الدراسة السابقة على وجود فجوة واسعة بين النظرية والممارسة عند المؤسسات التي تؤمن في ضرورة تطبيق المسؤولية الاجتماعية. وهذا يوصلنا الى نتيجة مفادها ان معظم منظري المسؤولية الاجتماعية، (سواء اتباع المدرسة الكلاسيكية، او المدرسة الحديثة، أو ممثلي المنظمات الدولية وناشطي حقوق الانسان)، ارتبطوا بالمسؤولية الاجتماعية بشكل سطحي بسيط.

وهنا تتميز قيادة دولة الامارات في تهيئة البنية التحتية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتمكين الافراد والمؤسسات، والغوص في أعماق المفهوم، والإبداع في تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. حيث استطاعت قيادة الدولة من التفوق كعادتها في دفع المجتمع الى الريادية والصدارة، وتطبيق رؤيتها 2021 بجدارة في وقت قياسي، لتجذر مبادئ المسؤولية الاجتماعية في عقول وأعماق الأفراد ومؤسسات المجتمع الحكومية والمستقلة، وتصبح المسؤولية الاجتماعية ثقافة مجتمع.

لم تنظر قيادة دولة الامارات الحكيمة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهومه الضيق، وهو تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل دولة الامارات فقط في مجتمعه الخاص المغلق، وانما تم تفعليه وممارسته بطريقة منفتحه، فإقامة المجتمع الاماراتي المتماسك يستهدف الانفتاح الايجابي إلى المجتمعات الأخرى، الشقيقة والصديقة، والشعور معها، والمساهمة في حمل همومها، ونشر القيم الانسانية النبيلة لتكتسب دول العالم ثقافتها السمحة المعطاءة وتجسد السلام والوئام والتفاعل الحضاري النافع.

ان بعض المؤسسات المستقلة الاماراتية بدأت عملها كعمل خيري تطوعي ذات الاهداف قصيرة المدى، والتي كانت تركز على قطاع الخدمات الانساني التطوعي ذات الطابع الديني، الا انها استطاعت الى مؤسسة العمل وتحويل استراتيجية عملها الى استراتيجيات بعيدة المدى تهدف

برامجها الى تحقيق التنمية المستدامة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لتشمل كل الجوانب مثل البيئة و العملاء (المستهلكين) و الحكومة و الشركات المنافسة و الموردون و أطراف أخرى كثيرة.

أن مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك العام 2000، توج بإجماع قادة الدول والمجتمع الدولي على رؤية مشتركة، لتخليص العالم من الفقر والعنف وترسيخ مبادئ كرامة الإنسان والمساواة في نهاية عام 2015؛ مما أسهم في بلورة الأهداف الإنمائية للألفية بمحاورها الثمانية وأهدافها القابلة للقياس كخطوة أولى لدول العالم والمجتمع الدولي في مساعيه لإنهاء العالم من الفقر بنهاية 2015.

منذ ان تم اعلان الالفية علم 2000، عملت الدولة على دعم تحقيق الاهداف الانمائية للالفية الثمانية داخليا وخارجيا. وخلال الفترة من عام 2010 وحتى 2013 وحدها ساهمت الدولة بمبلغ 31.95 مليار درهم اماراتي (8.70 مليار دولار امريكي) ، لصالح مشروعات تدعم تحقيق أهداف إنمائية معينة في 122 دولة.

في عام 2013، دولة الامارات منحت مساعدات خارجية بقيمة 13.76 مليار درهم إماراتي، (3.75 مليار دولار امريكي)، لتنفيذ مشاريع في 137 دولة ومنطقة في مختلف انحاء العالم، وتصدرت مصر المرتبة الاولى في الحصول على هذه المساعدات، وثم الاردن في المرتبة الثانية، وتأتي باكستان في المرتبة الثالثة، ويليها أفغانستان في المرتبة الرابعة، وثم فلسطين في المرتبة الخامسة. أم خلال عام 2012، فكانت أعلى الدول المتلقية للمساعدات الاماراتية هي الاردن وفلسطين وافغانستان وباكستان واليمن.

عام 2013، قدمت الوزارات والجهات الحكومية، مساعدات بقيمة إجمالية بلغت 17.85 مليار درهم اماراتي (4.86 مليار امريكي) لصالح برامج تنموية وانسانية وخيرية تم تنفيذها في 30 دولة، بالاضافة الى مشروع دولي واحد ومشروعين اقليميين. كانت مصر اكبر دولة استفادت من هذه المساعدات، منها دعم بناء 50000 وحدة سكنية جديدة مزودة بالبنية التحتية، وتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية، وثم تخصيص أجزاء كبير من التمويل لقطاعي التعليم والصحة. وتم دعم المشروع الانساني، مشروع نزع الألغام، في أفغانستان. ودعم المخيم الاماراتي الاردني للاجئين السوريين، وتوفير مساعدات غذائية وصحية للاجئين السوريين. وايضا تم دعم برنامج يركز على تدريب نحو 20000 إمام مسجد في افغانستان لتعزيز مبادئ وتعاليم الاسلام استنادا الى المناهج الوسطية المتسامحة. كما قامت الدوائر الحكومية بالتنفيذ المباشر للمشروع الامارتي لمساعدة باكستان، من بناء وتجهيز المستشفى الاماراتي في اسلام اباد.

استفاد العديد من المنظمات متعددة الأطراف من دعم الجهات الحكومية الاماراتية، منها:

- **الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، وحصل على 47.4 مليون درهم اماراتي (12.9 مليون دولار امريكي)، التي انشأت لتكون صوت العالم الداعم لاستخدام الطاقة المتجددة. وتستضيفها دولة الامارات ويقع مقرها في مدينة مصدر بابوظبي.**
- **التحالف العالمي للقاحات والتحصين(جافي)، وحصل على 37.1 مليون درهم اماراتي (10.1 مليون دولار امريكي)، لصالح احد المشروعات التي جر تنفيذها في افغانستان.**
- **منظمة الصحة العالمية، وحصلت على 29.4 مليون درهم اماراتي (8 مليون دولار امريكي)، لحملة القضاء على مرض شلل الأطفال في عدة دول.**

ان الوزارات والجهات الحكومية الاماراتية التي منحت مساعدات خارجية هي:

1. **وزارة شؤون الرئاسة**
2. **وزارة الخارجية**
3. **وزارة المالية**
4. **وزارة التنمية والتعاون الدولي**
5. **وزارة العمل**
6. **وزارة البيئة والمياه**
7. **القوات المسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة**
8. **دائرة المالية – ابوظبي**
9. **هيئة صحة – ابوظبي**
10. **هيئة البيئة – ابوظبي**
11. **مجلس ابوظبي للتعليم**
12. **شركة ابوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)**
13. **القيادة العامة لشرطة دبي**
14. **دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري**
15. **الأمانة العامة للأوقاف – الشارقة**
16. **المشروع الاماراتي لمساعدة باكستان**

تفوقت الهيئات المستقلة في دولة الامارات على نفسها، وصارت على نهج وخطى قيادة البلد، صارت على طريق الريادية، وابدعت في عطائها وانسانيتها. لم يقتصر نشاط الهيئات المستقلة في

دولة الامارات على العمل داخل المجتمع، وانما اصبحت عابرة للحدود والمناطق الجغرافية، وحلقت في فضاء العالمية وحققت انجازات دولية. ومنها:

- صندوق أبوظبي للتنمية، تأسس عام 1971، قام بتأمين ما يزيد عن 61 مليار درهم لتمويل 415 مشروعا في 69 دولة حول العالم، من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، مثل الزراعة والكهرباء والماء والاسكان والنقل والطاقة المتجددة والخدمات الاجتماعية والصحية.

عام 2013، دفع الصندوق مبلغ 1.68 مليار درهم اماراتي (458.5 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تم تنفيذها في 26 دولة. حصلت على المرتبة الأولى في المساعدات منطقة غرب أسيا، واحتلت المرتبة الثانية منطقة شمال أفريقيا، وحصلت على المرتبة الثالثة منطقة جنوب أسيا. وكان على رأس قائمة الدول التي حصلت على تمويل من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2013 كل من الأردن وباكستان ومصر.

عام 2013، كان قطاع النقل والتخزين أهم القطاعات صندوق أبوظبي للتنمية، واحتل المرتبة الأولى على الدعم، وكانت أكثر الدول المستفيدة كل من الأردن وباكستان والبانيا. واحتلت المرتبة الثانية قطاع تطوير البنية التحتية، وكانت أكثر الدول المستفيدة كل من الجزائر وأفغانستان وسيشيل.

- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، تأسست عام 2007، وصلت مساعداتها المختلفة حول العالم لأكثر من 87 دولة منذ بداية نشأتها حتى تاريخه.

خلال عام 2013، دفع المؤسسة مبلغ 776.8 مليون درهم اماراتي (211.5 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية وانسانية وخيرية، تم تنفيذها في 64 دولة. حصلت على المرتبة الاولى في المساعدات منطقة غرب اسيا، واحتلت المرتبة الثانية منطقة شمال افريقيا، وحصلت على المرتبة الثالثة منطقة جنوب اسيا. وكان على رأس قائمة الدول التي حصلت على تمويل من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2013 كل من المغرب وباكستان ولبنان.

عام 2013، احتل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الاولى من دعم مؤسسة خليفة، واستفادت منه المغرب في مشروع مستشفى الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان في الدار البيضاء، ثم احتلت باكستان وجزر القمر المركز الثاني والثالث. واحتلت المرتبة الثانية قطاع المساعدات الانسانية والاغاثة في حالات الطوارئ، وكانت اكثر الدول المستفيدة كل من لبنان وباكستان والاردن.

- **الهلال الأحمر الإماراتي، ويطلق عليه اسم هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، تأسس عام 1983.**

خلال عام 2013، دفع الهيئة مبلغ 566.5 مليون درهم اماراتي (154.2 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية وانسانية وخيرية، تم تنفيذها في 71 دولة، بينما كانت 62 دولة عام 2012. حصلت على المرتبة الاولى في المساعدات منطقة غرب اسيا، واحتلت المرتبة الثانية منطقة شمال افريقيا، وحصلت على المرتبة الثالثة منطقة جنوب اسيا. وكان اكثر الدول التي حصلت على تمويل من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2013 كل من فلسطين واليمن والاردن.

عام 2013، كان قطاع توفير الخدمات الاجتماعية ضمن المشروع الدولي باسم "حملة كسوة مليون طفل محروم حول العالم" على رأس القطاعات الممولة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي. وكانت اكثر الدول المستفيدة من قطاع توفير الخدمات الاجتماعية كل من اليمن وفلسطين ومصر. واستفادت 21 دولة على مساعدات انسانية واغاثة في حالات الطوارئ. ودعمت الهيئة 68 مشروعا، والذي تضمن توفير وجبات الافطار خلال شهر رمضان المبارك وتسيير الافراد لاداء شعائر الحج، بالاضافة الى توزيع كسوة العيد.

- **شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، تأسست عام 2006 كشركة تجارية تعمل في مجال إنتاج الطاقة المتجددة.**

عام 2013، التزمت شركة مصدر بتقديم مبلغ 624.4 مليون درهم اماراتي (170 مليون دولار امريكي)، من اجل تطوير أنظمة تعمل على انتاج الطاقة الشمسية في 7 دول، وهي مصر وفيجي وكيريباتي والمغرب وساموا وتوفالو وفانواتو.

تضمن المشروع الذي جرى تنفيذه في مصر، توصيل محطات الطاقة الشمسية إلى 279 قرية في مختلف أنحاء مصر. وتضمن المشروع الذي جرى تنفيذه في المغرب، تركيب أنظمة تعمل بالطاقة الشمسية في المنازل في حوالي 17760 منزلا تقع في حوالي 295 قرية ريفية. أما مشاريع وفيجي وكيريباتي وساموا وتوفالو وفانواتو، تضمنت تركيب محطات لانتاج الطاقة الشمسية.

- **جمعية دار البر، تأسست عام 1978، بهدف توفير المساعدات الخيرية داخل وخارج دولة الامارات العربية المتحدة، وتشمل انشطة الجمعية: بناء المساجد ومراكز التحفيظ ودور الأيتام والمدارس والمستشفيات وحفر الآبار، وتشارك في الحملات الإغاثية**

التي توجه بها القيادة الحكيمة للدولة، بالاضافة الى تنفيذ البرامج الموسمية إفطار الصائم وكساء العيد. جمعية دار البر تكفل 31000 يتيماً و450 أسرة و50 معاقاً، كما تكفل معلمي القرآن وطلاب العلم، وترعى مشروع البر لتحفيظ القرآن بشعبتيه الذكور والإناث ويدرس بهما أكثر من 2500 طالب وطالبة، وأنشأت مركز المعلومات الإسلامي للتعريف بالإسلام لدى الجاليات، وتطبع "مصحف دار البر" ونَفَّذَت الطبعة الرابعة والعشرين منه ليصل ما وزعته أكثر من 7 ملايين نسخة كهدية من أهل الخير في الإمارات إلى مسلمي العالم.

خلال عام 2013، أنفقت الجمعية مساعدات مبلغ 126.4 مليون درهم اماراتي (34.4 مليون دولار امريكي)، في 38 دولة. وكانت شمال افريقيا من اكثر الدول استفادة من مساعدات الجمعية. احتلت كل من السودان والصومال ومصر رأس قائمة الدول التي حصلت على مساعدات من جمعية دار البر.

كان قطاع الخدمات الاجتماعية الخيرية على رأس القطاعات التي حصلت على دعم من جمعية دار البر عام 2013، أنفقت الجمعية عليه مبلغ 80.5 مليون درهم اماراتي (21.9 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من الصومال والسودان واندونيسيا. وكان ثاني أكبر قطاع هو المياه والصرف الصحي، حيث أنفقت الجمعية عليه مبلغ 9.2 مليون درهم اماراتي (2.5 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من السودان وسيرلانكا والهند، وتضمن المشروع الذي جرى تنفيذه في السودان هو حفر الابار.

ركزت الجمعية عام 2013 على المساعدات الخيرية ذات الطابع الديني، حيث أنفقت مبلغ 80.5 مليون درهم اماراتي (21.9 مليون دولار امريكي) على مشروعات متنوعة في كافة الدول 38 التي تعمل بها الجمعية.

- **جمعية الشارقة الخيرية، تأسست عام 1989، بهدف توفير المساعدات التنموية والانسانية والخيرية داخل وخارج دولة الامارات.**

خلال عام 2013، دفعت الجمعية مبلغ 91.8 مليون درهم اماراتي (25 مليون دولار أمريكي)، لصالح مشروعات تنموية وإنسانية وخيرية، تم تنفيذها في 55 دولة، بينما كانت 42 دولة عام 2012. حصلت على المرتبة الأولى في المساعدات منطقة غرب اسيا، واحتلت المرتبة الثانية منطقة غرب أفريقيا، وحصلت على المرتبة الثالثة منطقة شمال أفريقيا. وكان أكثر الدول التي حصلت على تمويل من جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2013 كلا من فلسطين والسودان ومصر.

كان قطاع الخدمات الاجتماعية على رأس القطاعات التي حصلت على دعم من جمعية الشارقة عام 2013، أنفقت الجمعية عليه مبلغ 40.4 مليون درهم اماراتي (11 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من فلسطين ومصر واليمن . وكان ثاني أكبر قطاع هو الخدمات الخيرية وذات الطابع الديني، حيث أنفقت مبلغ 38.9 مليون درهم اماراتي (10.6 مليون دولار امريكي) واستفادت منه كل من الهند وبنغلاديش والسنغال.

عام 2013، ركزت الجمعية على تنفيذ المشروعات التنموية، أنفقت الجمعية مبلغ 49.5 مليون درهم اماراتي (13.5 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه 28 دولة. بينما حصلت المساعدات الخيرية مبلغ 38.9 مليون درهم اماراتي (10.6 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه 54 دولة. أما المساعدات الانسانية والاستجابة لحالات الطوارئ، فحصلت على مبلغ 3.4 مليون درهم اماراتي (0.9 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه 6 دول.

مؤسسة أحمد بن زايد ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية، تأسست عام 2010، بهدف دعم المجتمعات الضعيفة في الدول النامية.

خلال عام 2013، دفعت المؤسسة مبلغ 77.4 مليون درهم اماراتي (21.1 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تم تنفيذها في 10 دول في مختلف دول العالم، حصلت على المرتبة الاولى في المساعدات منطقة شمال افريقيا، واحتلت المرتبة الثانية منطقة غرب اسيا، وحصلت على المرتبة الثالثة منطقة شرق افريقيا. وكان اكثر الدول التي حصلت على تمويل من مؤسسة أحمد بن زايد ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية خلال عام 2013 كلا من المغرب وأوغندا وفلسطين.

كان قطاع الصحة على رأس القطاعات التي حصلت على دعم من مؤسسة أحمد بن زايد ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية عام 2013، أنفقت المؤسسة مبلغ 63.4 مليون درهم اماراتي (17.3 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من المغرب وفلسطين. تم تنفيذ مستشفى الشيخ أحمد في المغرب. وكان ثاني قطاع هو الخدمات الخيرية. أنفقت المؤسسة مبلغ 10.7 مليون درهم اماراتي (2.9 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من موريتانيا والهند والاردن.

كما أنفقت مؤسسة أحمد بن زايد ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية خلال عام 2013 مبلغ 66.7 مليون درهم اماراتي (18.2 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية تم تنفيذها في 5 دول، وكانت من اكثر الدول استفادة هي المغرب وأوغندا وفلسطين. بينما

انفقت مبلغ 10.7 مليون درهم اماراتي (2.9 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات خيرية تم تنفيذها في 8 دول، استفادت منها كل من موريتانيا والهند والاردن.

هيئة ال مكتوم الخيرية، بدأت هيئة آل مكتوم الخيرية نشاطها الخيري الانساني عام 1997م ، من خلال المركز الثقافي في دبلن بايرلندا، وتم افتتاح المكتب الرئيسي للهيئة في إمارة دبي مع نهاية عام 1999م ، وامتدت منطقة عملها لأكثر من ستين بلداً من بلدان العالم العربي والإسلامي والغربي.

خلال عام 2013، دفعت الهيئة مبلغ 56.4 مليون درهم اماراتي (15.3 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية وانسانية وخيرية تم تنفيذها في 35 دول في مختلف أنحاء أوروبا وأفريقيا واسيا. حصلت المساعدات التنموية على المرتبة الاولى في الدعم، واحتلت المرتبة الثانية المساعدات الخيرية والبرامج الدينية. كانت منطقة شرق أوروبا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من الهيئة خلال عام 2013. وجائت منطقة شرق افريقيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة شمال افريقيا. وكان السودان من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع التعليم أهم القطاعات التي حصلت على دعم من الهيئة خلال عام 2013، أنفقت الهيئة مبلغ 35.9 مليون درهم اماراتي (9.8 مليون دولار امريكي)، واستفادت منه كل من السودان والصومال. وكان ثاني قطاع هو قطاع الخدمات الخيرية والمشروعات ذات الطابع الديني، حيث أنفقت الهيئة مبلغ 16.6 مليون درهم اماراتي (4.5 مليون دولار امريكي).

أنفقت الهيئة خلال عام 2013 مبلغ 39.7 مليون درهم اماراتي (10.8 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية تم تنفيذها في 29 دول، وانفقت مبلغ 16.6 مليون درهم اماراتي (4.5 مليون دولار امريكي)، كمساعدات خيرية تم تنفيذها في 11 دول. وانفقت مبلغ 9.93 مليون درهم اماراتي (0.03 مليون دولار امريكي)، كمساعدات انسانية واستجابة لحالات الطوارئ لإغاثة المتضررين من اعصار بوساسو في الصومال.

جمعية الرحمة للأعمال الخيرية، بدأت الجمعية عام 1988 اولا تحت اسم لجنة الزكاة والصدقات، ثم تم تغيير اسمها لتصبح • جمعية الرحمة للأعمال الخيرية عام 2004. خلال عام 2013، دفعت الجمعية مبلغ 56.2 مليون درهم اماراتي (15.3 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تم تنفيذها في 23 دول. كانت منطقة شرق اسيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من الجمعية خلال عام 2013. وجائت منطقة شرق افريقيا في المرتبة

الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة جنوب اسيا. وكان أوغندا واندونيسيا وفلسطين من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من الجمعية خلال عام 2013، أنفقت الجمعية مبلغ 14.8 مليون درهم اماراتي (4 مليون دولار امريكي)، وكان ثاني قطاع هو قطاع الخدمات الاجتماعية ، حيث أنفقت الجمعية مبلغ 13.1 مليون درهم اماراتي (3.6 مليون دولار امريكي)، تم تخصصيصها لأكثر الدول المتلقية وهي: فلسطين واليمن والهند.

أنفقت الجمعية خلال عام 2013 مبلغ35.1 مليون درهم اماراتي (9.5 مليون دولار امريكي)، كمساعدات خيرية، تم تنفيذها في 16 دول، وانفقت مبلغ 20.7 مليون درهم اماراتي (5.6 مليون دولار امريكي)، كمشروعات تنموية تم تنفيذها في 20 دول. وانفقت مبلغ 0.4 مليون درهم اماراتي (0.1 مليون دولار امريكي)، كمساعدات انسانية واستجابة لحالات الطوارئ.

جمعية دبي الخيرية، تأسست الجمعية عام 1994، من اجل توفير المساعدات الانسانية والخيرية داخل وخارج دولة الامارات العربية المتحدة.

خلال عام 2013، دفعت الجمعية منح بلغت 50.8 مليون درهم اماراتي (13.8 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية خيرية تم تنفيذها في 33 دول. كانت منطقة شرق اسيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من الجمعية خلال عام 2013. وجائت منطقة غرب افريقيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة غربب اسيا. وكانت مالي والفلبين واندونيسيا من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من الجمعية خلال عام 2013، أنفقت الجمعية مبلغ 39.3 مليون درهم اماراتي (10.7 مليون دولار امريكي)، وكانت مالي والفلبين واندونيسيا من اكثر الدول استفادة . وكان ثاني قطاع هو قطاع الخدمات الاجتماعية، حيث أنفقت الجمعية مبلغ 6.6 مليون درهم اماراتي (1.8 مليون دولار امريكي)، استفادة منه كل من: الاردن واليمن والفلبين.

أنفقت الجمعية خلال عام 2013 مبلغ 39.3 مليون درهم اماراتي (10.7 مليون دولار امريكي)، كمساعدات خيرية، تم تنفيذها في 30 دول، وانفقت مبلغ 11.5 مليون درهم اماراتي (3.1 مليون دولار امريكي)، كمشروعات تنموية تم تنفيذها في 25 دولة.

مؤسسة سلام يا صغار، تأسست الجمعية عام 2007، من اجل حماية الاطفال اللاجئين.

أعلنت حملة "سلام يا صغار– فلسطين"، عن إطلاق حملة "ساعدوا أطفال غزة" وذلك في إطار الاستجابة لنداء "أغيثوا غزة 2014" كما وقعت الحملة في هذا الإطار اتفاقية بقيمة مليون دولار أمريكي مع "مؤسسة التعاون" الفلسطينية، لسد الاحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج وتعليم.

وتهدف حملة سلام يا صغار إلى توفير المساعدات الغذائية لأكثر من 5000 أسرة فلسطينية من الأسر المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي إلى جانب تقديم 30.000 وجبة ساخنة للمرضى القابعين في المستشفيات والمراكز الصحية. كما تسعى الحملة إلى توزيع الملابس لما يقرب من 6000 طفل، وتوزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية لـ 3000 طفل ممن تعرضوا وأسرهم إلى القصف الإسرائيلي لتأمين استكمال تحصيلهم العلمي ومحاولة التخفيف من الضرر اللاحق بالعملية التعليمية في القطاع. كما تتضمن اتفاقية المنحة تقديم المساعدة الطبية الطارئة لخمس مستشفيات ومراكز صحية.

2013 اطلقت حملة "القلب الكبير لاطفال اللاجئين السوريين) بمناسبة اليوم العالمي للاجئين. كما قامت حملة سلام يا صغار بتنفيذ عدة مشاريع لتحسين المنشات، ومن ضمنها منشات العناية الصحية، بغرض تأمين الغداء للاطفال الذين يعانون من سوؤ تغذية ممن تقل اعمارهم عن الخامسة ولدعم الأيتام الفلسطينين.

مؤسسة نور دبي، تأسست عام 2008، بهدف محاربة وعلاج كف البصر وضعف النظر.

خلال عام 2013، دفعت المؤسسة مبلغ 49.7 مليون درهم اماراتي (13.5 مليون دولار امريكي)، لتنفيذ برامج تم تنفيذها في 5 دول. حيث ارسلت المؤسسة فرق من أطباء الوخبراء متخصصين لاعداد مخيم متنقل لطب العيون للمساعدة في علاج وتجنب الاصابة بامراض العيون، وتدريب أطباء العيون المحليين على عملهم. كانت منطقة شرق افريقيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة شمال افريقيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة غربب اسيا. وكانت اثيوبيا من اكثر الدول استفادة. يتضمن تنفيذ "برنامج نور دبي لمكافحة التراخوما في اثيوبيا"، يهدف الى معالجة 18 مليون فرد على مدى 3 سنوات.

أسست المؤسسة مخيم نور دبي لعلاج امراض العيون في اثيوبيا والمغرب واليمن وغانا وباكستان لاجراء جراحات العيون وتوزيع نظارات النظر وعلاجات العيون.

المدينة العالمية للخدمات الانسانية، تأسست عام 2003، بهدف تسهيل القيام بالجهود الانسانية العالمية، ومركزا للخدمات اللوجستية الانسانية، حيث تستضيف 9 وكالات نابعة للامم المتحدة و41 منظمة انسانية دولية وشركة تجارية.

عام 2013، قدمت المدينة العالمية للخدمات الانسانية 36.8 مليون درهم اماراتي (10 مليون دولار امريكي) في صورة مساهمات عينية، حيث قدمت مستودعات للتخزين ومساحات مفتوحة للتخزين ودعم لوجيستي واداري لوكالات الأمم المتحدة، الى جانب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الأحمر، وهيئة الهلال الاحمر الاماراتي، واستجابة لاحتياجات المنظمات الدولية من اجل زيادة قدرتها اللوجستية.

كما عملت المدينة العالمية للخدمات الانسانية على تطوير مرافق للمساعدة في جمع التبرعات لصالح المنظمات العاملة بها. في عام 2013، جمعت 9.1 مليون درهم اماراتي (2.5 مليون دولار امريكي) لصالح 5 دول.

مؤسسة دبي العطاء، تأسست عام 2007، تعمل على تعزيز فرص حصول الأطفال في البلدان النامية على التعليم الأساسي السليم، والذي يمثل عاملاً مهماً في نمو كل طفل. تنفذ دبي العطاء برامج شاملة في التعليم الأساسي السليم في 41 دولة.

تشمل برامج التعليم الابتدائي التي تدعمها مؤسسة دبي العطاء على 4 مكونات رئيسية، هي: البنية التحتية للمدارس، الصحة والتغذية المدرسية، تطبيق حملة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، وجودة التعليم.

في عام 2013، دعمت دبي العطاء برامج بقيمة 39.3 مليون درهم اماراتي (10.8 مليون دولار امريكي)، تم تنفيذها في 16 دولة. واستفادت منطقة غرب افريقيا في المرتبة الاولى، أما المرتبة الثانية فقد كانت منطقة جنوب اسيا، وفي المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة شرق افريقيا. وكانت مالي وتنزانيا والهند من اكثر الدول استفادة .

كان قطاع التعليم من اهم القطاعات المستفيدة عام 2013، حيث خصصت 36.6 مليون درهم اماراتي (10.0 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تم تنفيذها مالي وتنزانيا والهند. وكان ثاني قطاع هو المساندات الانسانية والاغاثة في حالات الطوارئ.

عام 2013، قامت مؤسسة دبي العطاء بتوجيه مساعدتها لصالح المشروعات التنموية جرى تنفيذها في 15 دولة. أما المساعدات الانسانية فتم تنفيذها للاجئين السوريين في لبنان من خلال توزيع المواد المساعدة لمواجهة فصل الشتاء، وفي باكستان لاعادة الامداد بالمواد التعليمية في اعقاب الفيضانات التي وقعت هناك.

مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للأعمال الخيرية والانسانية، تأسست عام 1997، بهدف مساعدة الاشخاص المحرومين في تحسين ظروفهم الصحية والاقتصادية ودعم فرص حصولهم على التعليم.

خلال عام 2013، انفقت مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للأعمال الخيرية والانسانية مبلغ 36.3 مليون درهم اماراتي (9.9 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تم تنفيذها في 38 دول. كانت منطقة شرق افريقيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة غرب اسيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة شمال افريقيا. وكانت الصومال والسودان ومدغشقر من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للأعمال الخيرية والانسانية خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 16.7 مليون درهم اماراتي (4.6 مليون دولار امريكي)، وكانت الصومال والسودان ومدغشقر من اكثر الدول استفادة . وكان ثاني قطاع هو قطاع المساعدات الانسانية والاغاثة في حالات الطوارئ، حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 6.1 مليون درهم اماراتي (1.6 مليون دولار امريكي)، استفادة منه كل من: الصومال والفلبين ومدغشقر.

أنفقت الجمعية خلال عام 2013 مبلغ 16.7 مليون درهم اماراتي (4.6 مليون دولار امريكي)، كمساعدات خيرية، تم منحها في 35 دول، وانفقت مبلغ 13.5 مليون درهم اماراتي (3.7 مليون دولار امريكي)، وتم تنفيذها في 9 دول. بينما المساعدات الانسانية بلغت 6.1 مليون درهم اماراتي (1.6 مليون دولار امريكي)، تم تنفيذها في 6 دول.

مؤسسة بيت الشارقة الخيري، تأسست عام 1996، وتقوم بالعديد من الانشطة التنموية والخيرية.

خلال عام 2013، انفقت المؤسسة مبلغ 30.3 مليون درهم اماراتي (8.3 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية وانسانية وخيرية، وتم تنفيذها في 21 دول في مختلف انحاء افريقيا واسيا واوروبا. كانت منطقةغرب اسيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة جنوب اسيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة شرق افريقيا. وكانت فلسطين والصومال واليمن من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية وذات الطابع الديني أهم القطاعات التي حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 14.8 مليون درهم اماراتي (4.0 مليون دولار امريكي). وكان ثاني قطاع هو قطاع الخدمات الاجتماعية، حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 13.1 مليون درهم اماراتي (3.6 مليون دولار امريكي)، استفادة منه كل من: فلسطين واليمن والهند

أنفقت المؤسسة خلال عام 2013 مبلغ 15.5 مليون درهم اماراتي (4.2 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات تنموية في 14 دولة. بينما المساعدات الانسانية بلغت 14.8 مليون درهم اماراتي (4.0 مليون دولار امريكي)، تم تنفيذها في 18 دولة.

مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية، تأسست عام 1992

خلال عام 2013، انفقت المؤسسة مبلغ 15.3 مليون درهم اماراتي (4.2 مليون دولار امريكي)، لصالح مشروعات، وتم تنفيذها في 53 دول. كانت منطقة غرب اسيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة جنوب اسيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة جنوب افريقيا. وكانت فلسطين وطاجيكستان وثم كينيا من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 6.3 مليون درهم اماراتي (1.7 مليون دولار امريكي). وكان ثاني قطاع هو قطاع التعليم وتم تمويله في فلسطين وجمهورية الجبل الأسود، حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 3.1 مليون درهم اماراتي (0.9 مليون دولار امريكي).

أنفقت المؤسسة خلال عام 2013 مبلغ 9 مليون درهم اماراتي (2.5 مليون دولار امريكي)، لصالح المشروعات التنموية تم تنفيذها في 8 دول. بينما المساعدات الخيرية بلغت 6.3 مليون درهم اماراتي (1.7 مليون دولار امريكي)، تم تنفيذها في 47 دولة.

- **صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، تأسس عام 2009**

خلال عام 2013، قدم الصندوق منح بقيمة 6.2 مليون درهم اماراتي (1.7 مليون دولار امريكي)، لصالح 180 مشروعا، تديرها المؤسسات والمعاهد العلمية والبحثية وجماعات من المجتمع والافراد في في 75 دولة ومنطقة. كانت منطقة جنوب شرق اسيا من اكثر الدول التي حصلت على منح من الصندوق خلال عام 2013. وجائت منطقة جنوب اسيا في المرتبة

الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة شرق افريقيا. وكانت الهند واندونيسيا ومدغشقر من اكثر الدول استفادة.

مؤسسة طيران الامارات الخيرية، تأسست علم 2003 تهدف الى الحد من وفيات الاطفال وتحسين حياة الاطفال المحاصرين في ظروف الفقر المدقع.

خلال عام 2013، انفقت المؤسسة مبلغ 5.7 مليون درهم اماراتي (1.5 مليون دولار امريكي)، كمساعدات لدعم برامج صحية واجتماعية وتطوير البنية التحتية في 7 دول. كانت منطقة جنوب اسيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة شرق افريقيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة غرب افريقيا. وكانت بنغلاديش والهند وزيمبابوي من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الاجتماعية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 4 مليون درهم اماراتي (1.1 مليون دولار امريكي). وكانت اكثر الدول استفادة هي الهند وزيمبابوي واثيوبيا. وكان ثاني قطاع هو قطاع الصحة وتم تمويله في الهند وسريلانكا. حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 1.6 مليون درهم اماراتي (0.4 مليون دولار امريكي).

مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد ال نهيان للبحوث العلمية والانسانية، تأسست عام 2010

خلال عام 2013، انفقت المؤسسة مبلغ 3.9 مليون درهم اماراتي (1.1 مليون دولار امريكي)، دعم 9 مشروعات تم تنفيذها في 4 دول: جزر سيشيل وسوريا واليمن وباكستان. كانت منطقة شرق افريقيا من اكثر الدول التي حصلت على تمويل من المؤسسة خلال عام 2013. وجائت منطقة غرب اسيا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت منطقة جنوب اسيا. وكانت جزر سيشيل وسوريا واليمن من اكثر الدول استفادة.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 2.2 مليون درهم اماراتي (0.6 مليون دولار امريكي). وكانت اكثر الدول استفادة هي جزر سيشيل وباكستان. وكان ثاني قطاع هو قطاع المساعدات الانسانية حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 1 مليون درهم اماراتي (0.3 مليون دولار امريكي).

خلال عام 2013 خصصت 2.2 مليون مليون درهم اماراتي (0.3 مليون دولار امريكي) كمساعدات خيرية، وخصصت مبلغ 1 مليون درهم اماراتي (0.3 مليون دولار امريكي) كمساعدات انسانية.

- **مؤسسة الامارات للاتصالات – اتصالات، تأسست عام 1976**

خلال عام 2013، انفقت المؤسسة مساعدات بقيمة 0.4 مليون درهم اماراتي (0.1 مليون دولار امريكي)، دعم 4 مشروعات تم تنفيذها في دولة افغانستان . حيث تضمن توزيع 3000 طرد رمضاني في كابول، واعادة بناء مسجد في مزار شريف، اعادت تجديد 15 مدرسة في كابول وتأسيس مختبرات حاسوب في 15 معهد.

احتل قطاع الخدمات الخيرية أهم القطاعات التي حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2013، التي أنفقت مبلغ 0.3 مليون درهم اماراتي (0.1 مليون دولار امريكي). وكان ثاني قطاع هو قطاع التعليم حيث أنفقت المؤسسة مبلغ 0.1 مليون درهم اماراتي (0.04 مليون دولار امريكي).

خلال عام 2013 خصصت 0.3 مليون مليون درهم اماراتي (0.1 مليون دولار امريكي) كمساعدات خيرية، وخصصت مبلغ 0.1 مليون درهم اماراتي (0.4 مليون دولار امريكي) لمشروعات تنفيذية.

مراكز إيواء النساء والأطفال (إيواء)، تأسست عام 2008، بهدف توفير الملاذ الآمن لضحايا جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في البلاد، وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والدعم الاجتماعي لهم. وتم تأسيس أول مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر عام 2008 في أبوظبي، تبعه بعد ذلك مركز رأس الخيمة في 2010 ومركز الشارقة في 2011، بسعة إجمالية 130 شخص. وهي مؤسسات غير ربحية تعمل تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، بموجب القانون الاتحادي رقم 51 للعام 2006 الذي يعتبر الاتجار بالبشر جرماً يعاقب عليه القانون.

خلال عام 2013، أنفقت المراكز مبلغ 0.2 مليون درهم إماراتي (0.1 مليون دولار أمريكي)، دعم 35 سيدة وطفل من لضحايا جرائم الاتجار بالبشر من 12 دولة من أسيا وافريقيا. كما قدمت العلاجات الطبية والنفسية للضحايا وتزويدهم بالمأوى والمساعدة القانونية وتذاكر الطيران إلى بلادهم الأصلية بالإضافة إلى مساعدة نقدية وتدريبهم لمساعدتهم على بناء حياتهم.

ويأهل المركز الضحايا وينفذ فصول للتدريب على اللغات والحياكة والتطريز والفنون والحرف اليدوية.

تشير تقارير وزارة التنمية والتعاون الدولي أن قارة أفريقيا حصلت على أكبر قيمة من المساعدات الإماراتية خلال عام 2013، حيث تلقت أفريقيا 18.10 مليار درهم إماراتي (4.93 مليار دولار أمريكي)، وتم تخصيص النسبة الأكبر من هذا المبلغ بنسبة 97% لدول شمال أفريقيا. بينما حصلت أسيا على 2.71 مليار درهم إماراتي (0.74 مليار دولار أمريكي.

مقارنة عام 2013 مع بالعام 2012، أعلنت 13 جهة مانحة إماراتية ازدياد مساعداتها المقدمة، وتلك الجهات هي:

الرقم	اسم المؤسسة	النسبة
1	صندوق ابوظبي للتنمية	%31.4
2	مؤسسة خليفة بن زايد ال نهيان للأعمال الانسانية	%38.0
3	الهلال الأحمر الاماراتي	%23.7
4	جمعية الشارقة الخيرية	%51.4
5	جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	%136.4
6	جمعية دبي الخيرية	%17.0
7	مؤسسة نور دبي	%4.4
8	مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للأعمال الخيرية الانسانية	%56.3
9	مؤسسة بيت الشارقة الخيري	%26.2
10	مؤسسة طيران الامارات الخيرية	%48.1
11	مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد ال نهيان للبحوث العلمية والانسانية	%133.5
12	مراكز إيواء النساء والاطفال (إيواء)	%45.1
13	المساعدات الحكومية	%582.6

ما تم التوصل اليه، يشير الى ان هذه الهيئات المستقلة الاماراتية الغير ربحية مارست المسؤولية الاجتماعية بفعالية وكفاءة عالية. وقد تطابقت النتيجة مع رسالتها الاجتماعية والاخلاقية و التطوعية الانسانية. والسؤال هنا هل المنظمات الربحية (الشركات) الاماراتية تتبنى المسؤولية الاجتماعية؟ علما بان هذه الشركات الربحية هي كيانات عملاقة لها تأثير ملموس على الاقتصاد والمجتمع. وبالتالي، من واجب هذه الشركات المساهمة في دفع عجلة التنمية وتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه كل الاطراف ذات العلاقة. وهنا نوصي الباحثين بضرورة معرفة اذا كانت المنظمات الربحية (الشركات) الاماراتية تتبنى المسؤولية الاجتماعية؟

نتائج الدراسة:

1. العنصر البشري أهم ركيزة في نجاح المسؤولية الاجتماعية، ولابد من توفير الدعائم الأساسية له من استقرار نفسي وأمني، ووجود بيئة تربوية واجتماعية سليمة
2. ضعف التنمية الاجتماعية وتدهور المنظومة الاخلاقية يؤدي الى تصاعد الكراهية والدمار
3. المسئولية الاجتماعية هي الضمير الانساني الاجتماعي، والمنظومة الاخلاقية للمجتمع تنمو وتزدهر بالتطبيق والممارسة بتوفير المناخ الملائم لها.
4. تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق فوائد ايجابية لافراد المجتمع والشركات، ويحافظ على استقرار رأس المال.
5. انطلاق بعض المؤسسات المستقلة الاماراتية بعملها من عمل خيري تطوعي ذات اهداف قصيرة المدى، الى مؤسسة ذات برامج تنموية بعيدة المدى.
6. استطاعت قيادة دولة الامارات من تمكين مكونات المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية والتنمية والتعليم والصحة والعمل الانساني، ونقله الى افضل المراكز في العالم.
7. استطاعت قيادة دولة الامارات من بناء نسيج اجتماعي متماسك، والعيش في صورة تجسد معاني الوحدة والتلاحم، وانسجام مكونات المجتمع مع بعضه.
8. ارتبط مكونات المجتمع الاماراتي في مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عميق وحققت الابداع في تبنيه
9. المفهوم العالمي للمسؤولية الاجتماعية هو التركيز على الشركات والعمل داخل المجتمع الضيق
10. فرض الامارات واقع جديد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية هو عالمية المسؤولية الاجتماعية، واعتبرها عابرة للحدود والمناطق الجغرافية. .
11. تحقيق رؤية الامارات 2021 في زمن قياسي، وتطابق واقع المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الاماراتي مع رؤيتها.

التوصيات

1. دعوة الهيئات الدولية المعنية ومعايير المسؤولية الاجتماعية الدولية دراسة واقع الامارت للمسؤولية الاجتماعية الذي فرض " عالمية المسؤولية الاجتماعية".
2. تنظيم مؤتمرات عمل على المستوى العالمي لتبادل ونقل التجربة والخبرات .

3. المشاركة مع الهيئات الدولية والانسانية في صياغة وتطوير معايير المسؤولية الاجتماعية الدولية.

4. تشجيع الاطراف ذات العلاقة بتبني مزيدا من المبادرات الانسانية والتطوعية والمشاركة الاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله الإنسانية والبيئية والإقتصادية.

5. تطوير قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام، والهيئات المستقلة بشكل خاص.

6. تحديث معلومات المواقع الرسمية لمنظمات المجتمع المدني.

7. ضرورة تكملت البحث ما اذا كانت المنظمات الربحية (الشركات) الاماراتية تتبنى المسؤولية الاجتماعية؟

المراجع

1. الأسرج، حسين ، (2010)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 90، ص 12.

2. أبو فريخة، ميرال، (2013)، المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الاعلامية: المحددات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية لحرية الصحافة، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

3. الجبوري، ميسر إبراهيم، والتك، (2014)، المسئولية الإجتماعية و الإلتزام بالجودة و إنعكاساتها على القيم المنظمة : العلاقة التبادلية بين قضاياها الجوهرية وفقا للمواصفة ISO 26000/SR, 2007، المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية – جامعة الدول العربية.

4. الغالبي، طاهر محسن، وصالح، (2005)، المسؤولية الاجتماعية و شفافية نظم المعلومات،مجلة العلوم الإنسانية، عمان، الأردن،العدد 36، ص 217.

5. عبدالحق، بن جديد، (2012)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الجزائر، جامعة عنابة

6. عبد اللطيف، سامر مؤيد،(2011)، المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد السابع.

7. عزاوي، عمر، و مولاي و بوزيد، (2011)، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي، جامعة بشار، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية.

8. صديق، جوتيارمحمد رشيد، (2009)، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الانسان، اسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.

9. مجلة اخبار الساعة، (2014)، السنة الحادية والعشرين – العدد 5392

1. Jrairah, Talal, & Suleiman, Degree of Participation of Public Industrial Joint Stock Companies in Jordan in Activities Relating to Accounting Social Responsibility, (2014), International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 7; 2014

2. Ioaanis, E, (2010), Classifying current social responsibility accounting methods for assisting a dialogue between business and society, SOCIAL RESPONSIBILITY JOURNAL, VOL. 6 NO. 4 2010, pp. 562-579,

3. Sabyasachi Dasgupta, Anurupa Ghatge, (2015), "Understanding the Theoretical Convergence of Corporate Social Responsibility Reporting in Practice: A Thematic analysis of Automobile Websites", International Journal of Business and Social Science, Vol. 6, No. 2
4. Samuelson P.A. (1971) Love That Corporation, Mountain Bell Magazine, spring
5. Smith,(2011), Fundamentals of Management, Second Edition
6. Orhan, Akisik, & Graham, (2011), Sustainability in businesses, corporate social responsibility, and accounting standards An empirical study, International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 19 No. 3, 2011, pp. 304-324
7. ISO 26000 - Social responsibility
8. Wilde, Harold, (1981), A Survey of the Attitudes of South Dakota Small Business Owners and/or Managers Towards Social Responsibility Accounting, Nebraska, PhD Dissertation
9. The World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), on line available: http://www.wbcsd.org/about/organization.aspx.

مقالات صحفية

1. الأمين، محمد، (2014)، مجلس البطين» الرمضاني : قيم التلاحم بين أبناء الإمارات تقوي النسيج الاجتماعي، الامارات، صحيفة الاتحاد
2. الغدير، عبدالعزيز، (2013)، المسؤولية الاجتماعية والبيئة المحلية، السعودية، صحيفة الاقتصادية
3. الفضلي، قسمه كريم، (2015)، المسئولية الاجتماعية...رسالة صدق نحو تقوية النسيج الاجتماعي، العراق، صحيفة الخبرية.
4. عبدالحميد، ممدوح ، ووائل، (2015)، برنامج الوفاء خارطة طريق لمستقبل الوطن، الامارات، صحيفة عبر الامارات.
5. عثمان، محمد، (2015)، أكاديميون: المساندة الإماراتية حالت دون تمزيق النسيج الاجتماعي اليمني، الامارات، صحيفة الامارات اليوم.
6. وام، (2014)، خليفة.. قيادة تاريخية وعطاء يمتد لـ 45 عاما، الامارات، صحيفة الامارات اليوم.

ملحق مجتمع الدراسة

يبين الجدول رقم (15) أسماء المؤسسات مجتمع الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة
1	صندوق ابوظبي للتنمية
2	مؤسسة خليفة بن زايد ال نهيان للأعمال الانسانية
3	الهلال الأحمر الاماراتي
4	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)
5	جمعية دار البر
6	جمعية الشارقة الخيرية
7	مؤسسة أحمد بن زايد ال نهيان للأعمال الخيرية والانسانية
8	هيئة ال مكتوم الخيرية
9	جمعية الرحمة للأعمال الخيرية
10	جمعية دبي الخيرية
11	مؤسسة سلام يا صغار
12	مؤسسة نور دبي
13	المدينة العالمية للخدمات الانسانية
14	مؤسسة دبي العطاء
15	مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للأعمال الخيرية الانسانية
16	مؤسسة بيت الشارقة الخيري
17	مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية الانسانية
18	صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية
19	مؤسسة طيران الامارات الخيرية
20	مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد ال نهيان للبحوث العلمية والانسانية
21	مؤسسة الامارات للاتصالات – اتصالات
22	مراكز إيواء النساء والاطفال (إيواء)